الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

١,١ المقدمة

في ظل التقدم الكبير في المجالات التقنية وما احدثته من تغييرات في مختلف النواحي، تغييرت حياة الناس بصورة كبيرة، حيث أحدثت التورة التقنية الهائلة العديد من الابتكارات الحياتية الامر الذي تتطلب مسايرة هذا التطور في مختلف قطاعات الحياة.

الا ان هذا التطور وما صاحبه من جوانب إيجابية الا أن هنالك من استخدمه في المسار الخاطيء وظهرت العديد من الممارسات الاجرامية عن طريق استخدام التكلنوجيا التي أدت الى بروز سلوكيات إجرامية غرفت بالجرائم المعلوماتية.

وفي دولة الامارات العربية التي واكبت التطور التقني العالمي أصبحت الممارسات الاجرامية وحوادث الاحتيال الالكتروني من أكثر السلوكيات الاجرامية المتشرة بصورة كبيرة على المستوى الإقليمي[١]، وعلى الرغم ما تبذله السلطات المختصة من جهود في هذا السياق، وحملات التوعية الأمنية والقانونية، الا ان هذه الجرائم لا تزال ترتكب وتستقطب العديد من الضحايا في ظل تعدد صور السلوكيات الاجرامية، مما أدى الى ضرورة سد الفراغ التشريعي سواء كان على المستوى العقابي او الاجرائي لمواجهة هذا الاجرام المستحدث.

---

١. حسن، عبيد صالح. ٢٠١٨م. "سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الالكترونية". *مجلة الفكر الشرطي*. ج. ٢٤. عدد (٩٥): مارس. ص. ٢٣٢.

حيث تعتبر الجرائم المعلوماتية ذات طبيعة خاصة سواء كانت على مستوى طريقة ارتكابها، أو الجناة الذين يتمييزون باحترافية ومقدرة على استخدام الوسائل التقنية، مما يجعل مواجتهها من الصعوبة بمكان خاصة إذا وضعنا في الاعتبار من يمتلكه الجناة من معرفة فنية عالية[٢].

ولذلك كانت الحاجة الى مواكبة التشريعات الوطنية لطبيعة هذه الجرائم أمر ضروري لمواجتهتها، مما يتطلب وجود تشريعات خاصة تعالج كافة جوانبها سواء على المستوى الاجرائي او الموضوعي.

حيث تواجه الأجهزة المختصة بكشف الجرائم المعلوماتية العديد من الصعوبات والتحديات نظراً لاختلاف أنماط هذه الجرائم، حيث أن التعامل مع أساليب ارتكابها تختلف من جريمة لأخرى، الأمر الذي يحتم ابتكار أساليب تحقيق وتحرى تختلف عن تلك الأساليب المتبعة في كشف الجرائم التقليدية.

ونظراً لطبيعة الجرائم المعلوماتية وما تواجه من تحديات في كشفها والتحقيق فيها، كان لابد من ضرورة الالمام بكافة تفاصليها وأساليب إرتكابها، والاحترافية الفنية والقانونية في سبيل مواجهتها.

إن التحقيق والتحري في الجرائم المعلوماتية ينطوي على مشكلات وتحديات إدارية وقانونية ويتصل بمعيقات ومتطلبات عملية ملاحقة الجناة وتتمثل هذه المشكلات في تكييف الفعل الإجرامي وتوافر أركانه ومدى وجود نصوص عقابية يمكن أن تجرم بعض الأفعال التي يتم ارتكابها عبر النظام المعلوماتي.

الأمر الذي يتطلب خصوصية في هذا المجال، وسنخصص هذا البحث لبيان ذلك من خلال دراسة التحقيق في الجرائم المعلوماتية والإجراءات الخاصة بذلك وما يتعرضه من معيقات وإشكاليات قانونية وعملية.

٢. عمر، رشاد خالد. ٢٠١٨م. *المشاكل القانونية والفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية*. الإسكندرية: االمكتب الجامعي الحديث. ص. ٤٩.

١,٢ مشكلة البحث

تتعامل السلطات المختصة المنوط بها كشف الجرائم المعلةمات، مع ادلة غير محسوسة الامر الذي يشكل تحديا كبيرا في التحقيق فيها وكشفها، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار مقدرة الجناة على محو الأدلة وطمسها.

تختلف الجرائم المعلوماتية عن باقي الجرائم في احتوائها على مجموعة كبيرة من البيانات المتطلب اخضاعها الى فحص وتدقيق من محققيين ذات خيرة عملية في هذا المجال.

وفي ظل المشكلات الإجرائية، وعدم وجود تشريع إجرائي خاصة للتحقيق في الجرائم المعلوماتية يلائم طبيعية هذا الجرائم ويراعي خصوصية التحقيق فيها، وتطبيق المتبع في الجرائم التقليدية مما يثير التساؤل في مدى ملائمة النصوص الموجودة في قانون الإجراءات الجزائية للتحقيق في مثل هذا النوع من الجرائم ومدى إمكانية إعمال النصوص والقواعد التقليدية الواردة في القوانين الإجرائية على التحقيق في الجرائم المعلوماتية وتوضيح مواضع الخلل والقوة والضعف في تلك النصوص.

١,٣ فرضية البحث

١. كشف الجرائم المعلوماتية والتحقيق فيها يختلف عن الجرائم العادية.

٢. هنالك قصور تشريعي يالتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

١,٤ أسئلة البحث

يطرح البحث جملة من التساؤلات أهمها ما يلي:

١. ماهو المقصود بالتحقيق في الجرائم المعلوماتية وخصائصها عناصرها وأركانها؟

٢. ما مدى إمكانية إعمال النصوص والقواعد التقليدية الواردة في قانون الإجراءات الجزائية على التحقيق في الجرائم المعلوماتية؟

٣. كيف تكون المعالجات القانونية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية؟

١,٥ أهداف البحث

١. التعرف على ماهية الجرائم المعلوماتية، وخصائصها، وأركانها، وعناصرها.

٢. تقييم مدى ملائمة وسائل التحقيق الجنائي التقليدية ونصوص التجريم التقليدية مع مجال الجرائم المعلوماتية مابين القانونين الاماراتي والمصري.

٣. تحديد المعالجات القانونية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

١,٦ أهمية البحث

١,٦,١ الأهمية العلمية

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية، وإبراز المشاكل القانونية الجديدة التي أفرزها ظهور المعلوماتية وتطبيقاتها المتعددة في نطاق القانون الجنائي باعتبارها جرائم مستحدثة تتطلب إيجاد نظام خاص لها لتنظيم وكيفية التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية، والإجراءات المتبعة في هذا الخصوص والتغلب على كافة الصعوبات التي تواجه مثل هذا التحقيق.

حيث إن موضوع الجرائم المعلوماتية والتحقيق الجنائي فيها يعد من الموضوعات الهامة التي باتت الحاجة إلى دراستها دراسة جيدة ومتأنية من قبل الباحثين ودارسي القانون، وباتت من الأمور الضرورية الملحة في الوقت الراهن، وهذا ما دفع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة في هذا المجال الخصب.

١,٦,٢ الأهمية العملية

يعتبر موضوع التحقيق في الجرائم المعلوماتية من أهم المواضيع التي تتصل بمكافحة الجرائم المعلوماتية في ظل التطور المستمر لهذه الجرائم وإستحداث وسائل تقنية جديدة لارتكابها حيث إن التعرف على المنهج الصحيح لإجراءات التحقيق في هذه الجرائم يعتبر الأساس الذي يمكن أن ينطلق من رجال التحقيق الجنائي لتفعيل وسائل المواجهة.

١,٧ حدود الدراسة

١. الحدود الموضوعية: يتناول البحث بصورة تخصيصية موضوع التحقيق في الجرائم المعلوماتية والإشكاليات التي تعترضه من خلال القراءة التحليلية للتحقيق في هذه الجرائم ودراسة الواقع التطبيقي لذلك حيث تتناول الدراسة بصورة خاصة الاشكالات القانونية والفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية، ونقصد بالتحقيق الابتدائي هنا التحقيق بمعناه الواسع الذي يشمل كافة الإجراءات التي تتخذها كل من سلطات الاستدلال والتحقيق بخصوص هذه الجرائم والإجراءات التي تثير الاشكالية في مجال التحقيق في الجرائم المعلوماتية.

٢. الحدود المكانية: دولة الامارات العربية وجمهورية مصر العربية دراسة مقارنة من خلال قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر بالقانون الاتحادي رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢ بآخر تعديلاته، والتشريع المصري من خلال قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بآخر تعديلاته.

٣. الحدود الزمانية: الأعوام من الفين وخمسة عشر الى العام الفين وإحدى وعشرين.

١,٨ منهجية البحث

١. المنهج التحليلي المقارن: من أجل الوصول للأهداف المنشودة من البحث فقد أرتاينا الاعتماد فيه على المنهج التحليلي المقارن، فهو تحليلي من حيث تحليله للنقاط المثيرة للجدل والإشكالية بصدد التحقيق في الجرائم المعلوماتية ووضع الحلول الممكنة والمتاحة لتلك المشاكل قدر المستطاع وهو مقارن لاعتمادنا فيه على المقارنة ما بين كل من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة الصادر برقم (٣٥) لسنة ١٩٩٢م بآخر تعديلاته وقانون الإجراءات الجنائية المصري رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بآخر تعديلاته حيث تناول القانون المصري موضوع الدراسة بصورة أكثر تفصيلا لذلك كان اختيار له كأنسب القوانين الإجرائية لإجراء الدراسة باعتباره من التشريعات التي تم اجراء العديد من التعديلات فيها على فترات مختلفة لتواكب كافة الجرائم المستحدثة الامر الذي يمكن اعتباره نموذجا للقوانين الإجرائية التي تعالج التحقيق في الجرائم التقليدية والحديثة.

٢. الدراسة الميدانية: تعتمد الدراسة على المقابلة الميدانية لمختصين في مجال التحقيق في الجرائم المعلوماتية واستطلاع رأيهم حول كيفية تجاوز المعوقات التي تعترضهم.

١,٩ الدراسات السابقة

١- دراسة كتاب لرشاد خالد عمر بعنوان: "المشاكل القانونية والفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية".[٣]

كان هدف الدراسة بيان صلاحية ما هو متبع من نظام اجرائي لتتحقيق الجنائي لما يتم اتخاذه في الجرائم المعلوماتية وبيان ما يعترض هذا التحقيق من إشكاليات قانونية وفنية وتوصلت الدراسة أن الجرائم المعلوماتية تمتاز بمجموعة من الخصائص الفريدة التي تصعب أغلبها من مهمة التحقيق في هذه الجرائم وأن

٣. المرجع نفسه.

النصوص التقليدية المنظمة للتفتيش في قانون الإجراءات الجزائية غير كافية لتنظيم هذا الإجراء فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المعلوماتية، كما وأن قاعدة وحضور إجراءات التحقيق لها آثار سلبية على التحقيق في الجرائم المعلوماتية خصوصاً فيما يتعلق بالتفتيش وانتداب الخبراء في هذه الجرائم وأوصت الدراسة بضرورة إصدار قانون خاص بمكافحة الجرائم المعلوماتية وتوسيع نطاق الإخبار الوجوبي في الجرائم المعلوماتية، وتنظيم إجراءات المعاينة والتفتيش والضبط عن بعد عبر شبكة الإنترنت كما أوصت الدراسة بإنشاء أجهزة مختصة بمكافحة الجرائم المعلوماتية والتحري والتحقيق.

ولهذه الدراسة علاقة وثيقة بموضوع البحث حيث إنها توضح الإشكاليات القانونية التي تواجه إجراءات التحقيق في الجرائم المعلوماتية حيث يمكن الاستفادة من جاء فيها في إيضاح أهم هذه الإشكاليات التي تختلف من تشريع لأخر، مع إيضاح الإشكاليات التي ويمكن ان تعترض التشريعات التي سيتم تحليلها في البحث.

٢- دراسة مقالة علمية لسالم سعيد المزروعي بعنوان: "إجراءات التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات وفقا للتشريع الإماراتي".[٤]

هدفت الدراسة إلى استقصاء إجراءات التحقيق في جرائم تقنية المعلومات وفقًا للتشريع الإماراتي، وذلك من خلال استعراض إجراءات رجال الشرطة (مأموري الضبط القضائي) خلال مرحلة جمع الإستدلالات وإجراءات التحقيق الابتدائي التي تجريها النيابة العامة لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في إبراز المشاكل القانونية والفنية والتحديات التي تواجه التحقيق في مثل هذه الجرائم، وبيان مدى ملاءمة وسائل التحقيق الجنائي التقليدية في مجال جرائم تقنية المعلومات، وقد اعتمدت الدراسة على منهج

٤. المزروعي، سالم سعيد. ٢٠١٨. "إجراءات التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات وفقا للتشريع الإماراتي". *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية*. ج. ٢. عدد (١٢): يونيو.

الوصف التحليلي للنصوص القوانين ذات العلاقة والأحكام القضائية الصادر عن المحاكم العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن جرائم تقنية المعلومات تتطلب من مأموري الضبط القضائي أن يكونوا على قدر معقول من الثقافة في مجال نظم تقنية المعلومات، ليتمكنوا من مباشرة إجراءات جمع الإستدلالات ، وأن قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي لم يتطرق إلى قواعد الضبط في جرائم تقنية المعلومات مكتفي بالقواعد العامة للضبط في الجرائم، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة إخضاع جهات التحقيق المسئولة عن مكافحة جرائم المعلومات لتدريب متخصص يمكنهم من فهم مضامين البلاغات المرتبطة في جرائم تقنية المعلومات وإستيعاب معطيات مسرح الجريمة، والتعامل مع الأدلة المتحصلة من الوسائل المعلوماتيةوتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها كانت متخصصة في التشريع الإماراتي فقط دون إجراء أي مقارنة لتشريع أخر، مما يعني الحاجة لمقارنة التشريع الإماراتي مع غيره من التشريعات والحاجة إلى مزيد من الدراسات في هذا الإطار.

٣- دراسة مقالة المجلة لمحمد محمود عمري بعنوان: "الإثبات الجزائي الإلكتروني في الجرائم المعلوماتية".[٥]

تتناول هذه الدراسة عملية الإثبات الجنائي الإلكتروني ومدى صلاحيته في الكشف عن الجرائم المعلوماتية وذلك من خلال التعرف على ماهية الدليل الرقمي وتفتيش مكونات الحاسوب المادية والمعنوية والشبكات التي تنتهي بطرفيات الحاسوب والخوادم المزودة للإنترنت وشبكات الاتصال الخلوية كما تتطرق الدراسة إلى منهجية التحقيق في الجرائم المعلوماتية من حيث معاينة مسرح الجريمة وتوصلت الدراسة إلى أن جرائم المعلوماتية تتسم بسمات مخصوصة عن غيرها من الجرائم، فهي تستهدف معنويات لا ماديات محسوسة (بيئتها معنوية ليست مادية)، وتثير في هذا النطاق مشكلات الاعتراف بحماية المال المعنوي

٥. عمري، محمد محمود. (٢٠١٩). "الإثبات الجزائي الإلكتروني في الجرائم المعلوماتية". *مجلة العلوم القانونية والسياسية*. ج. ٦. عدد (٢): اغسطس.

(المعلومات) كما أنها تتسم بالخطورة البالغة بالنظر لأغراضها المتعددة، يتضح ذلك في حجم الخسائر الناجمة عنها قياسا بالجرائم التقليدية، وكون مرتكبيها من بين فئات متعددة تجعل التنبؤ بالمشتبه بهم أمرا صعبا، ولأنها تنطوي على سلوكيات غير مألوفة، وبما أتاحته من تسهيل ارتكاب الجرائم الأخرى وأن التحقيق والتحري والمقاضاة في جرائم المعلوماتية ينطوي على مشكلات وتحديات إدارية وقانونية فتثير بذلك تحديات ومعوقات في حقل الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق ومتطلبات التحقيق والملاحقة والضبط والتفتيش وأوصت الدراسة بضرورة وضع نظام خاص للتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

٤- دراسة مقالة علمية لعبيد صالح حسن بعنوان: "سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم المعلوماتية".[٦]

هدفت الدراسة للتعرف على سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم المعلوماتية، من خلال بيان مخاطر الجرائم المعلوماتية وسماتها وخصائصها والمخاطر التي تنجم عنها، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، وأهم نتائج هذه الدراسة أن مخاطر الجرائم المعلوماتية متعددة ومتنوعة ولا تقتصر على جانب واحد، وإن هنالك جوانب قانونية جديدة يجب أن توضع في الاعتبار عند سن القوانين المجرمة لتلك الجرائم، وأوصي الباحث بالمراجعة المستمرة والدورية للسياسة التشريعية الموضوعة للتعامل مع هذه الجرائم مع التوصية بتعديلها عند ثبوت عدم الفاعلية ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في التعرف على منهج التشريع الاماراتي في مواجهة الجرائم المعلوماتية.

٦. حسن، عبيد صالح. ٢٠١٨م. "سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الالكترونية". ص. ٧٨-١٠٩.

٥- دراسة مقالة علمية لعبد الغفور الوزاني بعنوان: "تصنيفات المجرم المعلوماتي بين الدوافع وإختلاف الأهداف".[٧]

توصلت الدراسة ان طائفة الأحداث تكون درجة خطورتها ضئيلة إن لم نقل منعدمة مع ما تعرفها من قلة المعرفة التقنية وضعف المهارات وبدائية المعدات المستعملة لكن طائفة المخترقين بنوعيها تنقسم بين خطورة متوسطة للمخترق الأخلاقي وعالية بالنسبة للمخترق الغير أخلاقي، نظرا لتباين الدوافع والأهداف وإن كانا متساويين من حيث المؤهلات التقنية كما أن طائفة المتخصصين بنوعيها أيضا تدور بين خطورة عالية ومتوسطة نظرا لكون الكراكر Cracker يندفع بقوة التحدي وإثبات الذات، عكس الكاردر Carder الذي يشكل تحقيق مكاسب مالية أهم دوافعه وهنا تكمن خطورته الا أن طائفة الموظفين تتسم بالخطورة العالية باستثناء الموظف الغاضب على اعتبار أن هدفه محدود في النظام المعلوماتي الخاص بمشغله، بخلاف باقي الأصناف الذين يمتلكون من المهارات والمعدات ما يرفع قدراتهم على المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات وكذلك الشأن بالنسبة لفئة الإرهابيين التي ترفع أهدافها الحساسة وبواقعها الخبيثة درجة خطورتها الإجرامية وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحث في انها تعرض وسائل ارتكاب الجرائم المعلوماتية واساليبها ويمكن لدراسة الباحث الاستفادة منها في هذا الإطار.

٧. الوزاني، عبد الغفور. ٢٠١٨. "تصنيفات المجرم المعلوماتي بين الدوافع واختلاف الأهداف". *مجلة المنارة للدراسات والأبحاث*. ج. ٤٤. عدد (٥): ابريل. ص. ١١٢-١٢٣.

٦- دراسة لمقالة علمية مجلة لقويدر سالم محمد بعنوان: "جريمة المعلوماتية فى قانون العقوبات الجزائري أو المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات". [٨]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الجريمة المعلوماتية فى قانون العقوبات الجزائري أو المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات تعديل قانون العقوبات بالقانون ١٥/٠٤ دار البحث حول مبحثين أساسيين المبحث الأول الأفعال المجرمة، في ضوء الدخول والبقاء، والإدخال والإزالة والتعديل، كذلك أفعال تؤدى إلى الجرائم السابقة كما تحدث المبحث الثاني عن الجزاءات المقررة، وتضمن العقوبات الأصلية، ومضاعفة وتشديد العقوبة، المشاركة والشروع، والعقوبات التكميلية واختتم البحث ببيان أن هناك حاجة ملحة للبحث المتعمق في المسائل العلمية المتصلة بتحقيق وملاحقة هذا النوع من الجرائم والصور المستجدة لها في ظل القصور، بل وانعدام القوانين الكفيلة بمحاربة هذا النوع من الجرائم، وعدم وجود الكفاءات المتخصصة على كل المستويات للتعامل مع هذا الوضع المستجد وأوصى البحث بضرورة إستحداث قواعد مناسبة في مجال الإجراءات الجزائية بشأن التحقيق في الجرائم المعلوماتية والعمل على الاستعانة بخبراء في الكمبيوتر والشبكات في غياب التخصص أثناء عمليات التقصي والتحقيق في جرائم المعلوماتية والإنترنت، واخيراً قام الباحث بإعادة النظر في كثير من الاحكام التي وضعها في قانون العقوبات، والتي تتعلق بجرائم المعلوماتية، وذلكمن خلال مشروع القانون وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها تطرقت الى الجريمة المعلوماتية في جانبها العقابي بالقانون الجزائري فقط ويمكن الإستفادة منها في التعرف على أركان هذه الجريمة ووسائل إرتكابها.

---

٨. قاسم، قويدر. ٢٠١٨. "جريمة المعلوماتية فى قانون العقوبات الجزائري أو المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات". *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*. ج. ٦. عدد (٢٠): نوفمبر. ص. ٢١١-٢٤٣.

٧- دراسة كتاب للشوابكة، محمد أمين الشوابكة بعنوان: "جرائم الحاسوب والإنترنت"[٩]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وسائل ارتكاب جرائم الإنترنت وأركان تلك الجرائم، وتوصلت إلى تحديد وسائل ارتكاب مجموعة من الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص، وبينت الدراسة قصور قواعد الإجراءات الجزائية في مواجهة الإجرام المعلوماتي، وبشكل خاص في مجالات التحقيق والضمانات القانونية للمتهم المعلوماتي أثناء تفتيش النظم الحاسوبية واستنباط الأدلة واثبات الجريمة، وأوصت الدراسة بضرورة إستحداث نصوص تشريعية عربية لمعالجة ظاهرة الإجرام المعلوماتي، وأوصت بضرورة تدريب العاملين في الادعاء العام والقضاء وتأهيلهم على كيفية التعامل مع هذا النوع من الجرائم، وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في تحليل وسائل ارتكاب جرائم الإنترنت وأركان تلك الجرائم وتحديد وسائل ارتكاب مجموعة من الجرائم المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص، ويمكن الاستفادة منها في التعرف على وسائل مواجهة الإجرام المعلوماتي واستنباط الأدلة واثبات الجريمة.

٩- دراسةعلمية بمجلة لعلى عدنان الفيل بعنوان: "اجراءات التحقيق الابتدائي في الجريمة المعلوماتية".[١٠]

هدفت الدراسة إلى إيضاح مدى توافق الإجراءات الجزائية مع الجريمة المعلوماتية وبيان حكم التشريعات الجنائية وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة الجريمة المعلوماتية جديدة مستحدثة تستهدف الاعتداء على معطيات الحاسب المعلوماتية، فالجريمة المعلوماتية جريمة تقنية تنشأ في الخفاء يرتكبها مجرمون أذكياء يمتلكون أدوات المعرفة التقنية وقد أقترن بظهور تقنية المعلومات مشكلات إجرائية خاصة ومستحدثة فالتفتيش والتحفظ على المعلومات وإلزام الشاهد باسترجاع وكتابة المعلومات والحق في مراقبة وتسجيل

٩. الشوابكة، محمد أمين. ٢٠٢٠. *جرائم الحاسوب والإنترنت*. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص. ٩-١٨١.

١٠. الفيل، على عدنان. ٢٠٢٠. "اجراءات التحقيق الابتدائي في الجريمة المعلوماتية". *مجلة الحقوق*. ج. ٨. عدد (١٦): يناير. ص. ٧٨-٩٨.

البيانات المنقولة بواسطة أنظمة الاتصالات المعلوماتية وجمعها وتخزينها وضم المعلومات الرسمية إلى الدعوى الجزائية، فأهم ما يميز الجرائم المعلوماتية صعوبة اكتشافها وإثباتها، كما أن إجراءات جمع الأدلة فيها لها ذاتية خاصة إجراءات التحري وجمع الأدلة والتحقيق الابتدائي كالمعاينة وندب الخبراء والتفتيش والضبط وسماع الشهود التي يري المحقق وجوب أو ملاءمة القيام بها لكشف الحقيقة الغامضة في الجريمة المعلوماتية، وهو غير ملزم أساساً بمباشرتها كلها بل يباشر منها ما تمليه مصلحة التحقيق وظروفه، وتختلف الدراسة الحالية مع دراسة الباحث في اقتصارها على التعرف على مدى توافق الإجراءات الجزائية مع الجريمة المعلوماتية وبيان حكم التشريعات الجنائية، ويمكن الاستفادة منها في التعرف على إجراءات جمع الأدلة والتحري وملاءمة القيام بها لكشف حقيقة الجريمة المعلوماتية.

١٠- دراسة علمية بمجلة للدلالعة، سامر محمود الدلالعة بعنوان: "مشكلات الحماية الجزائية لبرامج الحاسب الآلي في القانون الأردني".[١١]

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات الحماية الجزائية لبرامج الحاسب الآلي في القانون الأردني، وقد توصلت الدراسة أدت الثورة المعلوماتية إلى بروز أنماط مختلفة ومتقدمة من الجريمة عرفت باسم الجريمة المعلوماتية، وباعتبار أن برامج الحاسب الإلكتروني تعد بمثابة الروح الباعثة على الحياة في هذا القطاع لذا فقد بات الاهتمام بموضوع البرامج وتوفير الحماية اللازمة لها موضع اهتمام جل الباحثين والقانونيين على السواء خصوصا مع تصاعد وتيرة وشكل الجريمة بفضل التقنيات المتقدمة وشبكات الاتصال لغايات تحقيق أهداف الجناة ومرادهم، ونظرا لما تتمتع به البرامج من خصوصية تنفرد بها عن مثيلاتها من العناصر التي تنتمي إلى عناصر الملكية الفكرية، حيث تحتل مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من مكانة

---

١١. الدلالعة، سامر محمود. ٢٠١٨. "مشكلات الحماية الجزائية لبرامج الحاسب الآلي في القانون الأردني". *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*. ج. ١١. عدد (٤): اغسطس. ص. ٧٨-١١٧.

المجتمعات الممتلكة والمنتجة لهذا القطاع، وباعتبار الأردن من الدول التي قطعت شوطا كبيرا في ميدان صناعة البرمجيات وانضمامها إلى العديد من الاتفاقات الدولية والإقليمية في ميدان حماية الحقوق الفكرية، لذا فقد بات واجبا معرفة حدود الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الأردني بموجب التشريعات الأردنية ومدى كفاية هذه الحماية على أرض الواقع، وتختلف الدراسة الحالية مع دراسة الباحث اقتصارها على تناول مشكلات الحماية الجزائية لبرامج الحاسب الآلي في القانون الأردني، الا انه يمكن الاستفادة منها في التعرف على اليات الحماية الجزائية لبرامج الحاسب الآلي.

١,٩,١ التعقيب على الدراسات السابقة:

عرض الباحث مجموعة من الدراسات ذات الصلة مع الدراسة الحالية في مناقشتها للجرائم المعلومات واجراءات التحقيق فيها والمشكلات التي تواجه رجال التحري فيها، وبلغ عددها (٩) دراسات والدراسة الحالية هي محاولة لاستكمال الإسهامات النظرية والعملية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية، ويعمل الباحث على الاستفادة من الدراسات السابقة والأبحاث الخاصة حول المحاور الأساسية للدراسة وتحليل المناهج المعتمدة في الدراسات السابقة والاستفادة منها في تطوير منهج الدراسة.

ما تتميز به الدراسة الحالية عن تلك الدراسات: بما يتعلق ببيئة الدراسة، فقد أجريت تلك الدراسات وفق قوانين مختلفة بحسب بيئتهم الدراسية، أما الدراسة الحالية ستركز بشكل خاص على قانون دولة الإمارات العربية المتحدة.

من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة يتبين لنا أن الاهتمام بأخطار الجريمة المعلوماتية والحد من تأثيرها كبيرا على كافة المستويات والمعالجة التشريعية لها، كما أن هذه الدراسات تناولت الجريمة المعلومات والتحقيق فيها وما يعترضه من إشكاليات عرض الباحث مجموعة من الدراسات ذات صلة، واشتركت تلك الدراسات جلها مع هذه الدراسة الحالية في مناقشتها لموضوع الدراسة بصورة مباشرة وغير مباشرة للتوافق

بين الدراسة الحالية وتلك الدارسات، وهذا قد مكن الباحث من القيام بمقارنات بين العديد من النتائج لأجل الوصول إلى تفاصيل علمية ومنطقية، ويتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في هذين الجانبين إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في تخصصها في التحقيق في الجرائم المعلوماتية في التشريع الإماراتي والمصري، وإخضاع النصوص المنظمة للتحقيق في هذه الجرائم لعملية تحليل ومقارنة لبيان أوجه القصور ومدى كفاية تلك النصوص لفعالية التحقيق في تلك الجرائم واقتراح ما يلزم في هذا الإطار.

يمكن الاستفادة من الدراسة الحالية من خلال الوصول إلى نتائج وتوصيات هذه الدراسة لبنة جديدة تضاف إلى اللبنات السابقة في سبيل الوصول إلى دراسات واسعة معمقة تتناسب مع حداثة الموضوع

ونتائج الدراسة الحالية، يمكن الاستفادة منها اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بتحليل وتفسير موضوع الدراسة بشكل علمي منظم.

١,١٠ تقسيمات البحث

الفصل الأول: الإطار النظري للبحث

الفصل الثاني: ماهية الجريمة المعلوماتية

المبحث الأول: مفهوم الجريمة المعلوماتية وخصائصها

المطلب الأول: مفهوم الجريمة المعلوماتية

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المعلوماتية

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للجريمة المعلوماتية وأركانها

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للجريمة المعلوماتية

المطلب الثاني: اركان الجريمة المعلوماتية

الفصل الثالث: إجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية وضماناته

المبحث الأول: إجراءات التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية

المطلب الأول: الإجراءات المادية لجمع الأدلة

المطلب الثاني: الإجراءات الشخصية لجمع الأدلة

المبحث الثاني: ضمانات التحقيق في الجرائم المعلوماتية

المطلب الأول: الضمانات الموضوعية

المطلب الثاني: الضمانات الشكلية

الفصل الرابع: إشكاليات التحقيق في الجرائم المعلوماتية

المبحث الأول: المشكلات الفنية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية

المطلب الأول: المشكلات المتعلقة بالدليل المعلوماتي

المطلب الثاني: المشكلات المتعلقة بسلطات لاستدلال والتحقيق

المبحث الثاني: المشكلات القانونية للتحقيق في الجرائم المعلوماتية

المطلب الأول: الاختصاص القضائي بالتحقيق في دعاوي الجرائم المعلوماتية

المطلب الثاني: المشكلات المتعلقة بالإجراءات الحديثة لجمع الأدلة

الفصل الخامس: اجراءات التحقيق في الجرائم المعلوماتية ما بين القانون والإماراتي والمصري

المبحث الأول: الاستدلالات المادية

المطلب الأول: المعاينة في مرحلة جمع الاستدلالات

المطلب الثاني: الاستعانة بالخبراء في مرحلة جمع الاستدلالات

المبحث الثاني: الاستدلالات القولية

المطلب الأول: سماع أقوال الشهود

المطلب الثاني: سماع المشتبه فيه

الفصل السادس تحليل المقابلات

الفصل السابع: النتائج والتوصيات

١,١١ ملخص الفصل الأول

استعرض الفصل الأول المقدمة عن التحقيق في الجرائم المعلوماتية في القانون الإماراتي والقانوني المصري، حيث يشمل الفصل الأول مشكلة الدراسة وأسئلة وأهداف الدراسة، كما يحتوي الفصل الأول على أهمية الدراسة العلمية والعملية وحدود الدراسة، كما يحتوي الفصل الأول على الدراسات السابقة والتعليق على الدراسات السابقة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA